

## مسألة (( أيضاً ))

د. مها بنت عبدالعزيز الخضير  
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.  
المملكة العربية السعودية – الرياض

### الملخص:

تتناول هذه الدراسة مسألة (( أيضاً )) وهي الكلمة التي ترد كثيراً في الاستعمال، ومع ذلك لم تتطرق لها الكثير من المصادر التراثية كما لم أعتز على دراسة حديثة تتناولها، لذا جاءت هذه الدراسة لتوثق ما دَوّن حول (أيضاً) في المعجم اللغوي وفي المصدر النحوي تحت مظلة واحدة يجد الباحث فيها بغيته، وتكون مرجعاً حديثاً قريب المتناول للمتلقي في أسلوبه ومادته. أسأل الله التوفيق والصواب.

### Abstract :

This study talks about the word (also), which is frequently used. However, most of heritage resources did not talk about it. Also, I did not find any new study that done about this topic. So, this study will document what has been recorded about (also) in the Arabic dictionary and the grammar source in order to be a modern reference.

\*\*\* \*\*

### المقدمة

الحمد لله ذي الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على سيد الأنام، حبيبنا وسيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين... وبعد،  
إن البحث في قضايا اللغة العربية، ومسائلها المتنوعة، ودراسة تراكيبها وألفاظها، بحث شريف وعمل جليل، كيف لا؟ وهي البحر الزاخر، والنبع الثر الذي لا ينضب، إنها لغة القرآن الكريم. وقد حفلت بعناية العلماء قديماً وحديثاً، فلم يتركوا شاردة ولا واردة إلا تناولوها وبحثوا أصولها، ولولم تكن الدراسة تحت مبحث واحد، إذ نجد كثيراً من المسائل مبثوثة في المصادر في أبواب متنوعة، وفقاً لما

يقتضيه الباب، مما فرق المعلومة وصعب جمعها مع أختها، من هذه المسائل (أيضاً)، تلك الكلمة التي ترد كثيراً في كتاباتنا العلمية ولغتنا اليومية، إذ استوقفتني في إعرابها ومعناها، مما دفعني لاختيارها وتناولها بالبحث، فكنت أجد بعض الإشارات إليها في مبحث (كان وأخواتها) عند قلة من النحويين، ذاكرين أنها مأخوذة من الفعل الثلاثي (أض) الذي يأتي بمعنى (صار) أحياناً، بإشارات موجزة مقتضبة. وأحال بعض العلماء إلى دراسة للإمام ابن هشام الانصاري أوردها في كتابه (توجيه بعض التراكيب المشككة) تحت عنوان: (المسألة الرابعة: وقال أيضاً) تناول فيها المسألة، وتحدث عنها في كتابه: (المسائل السلفية) ما دفعني إلى الرغبة في تحرير المسألة بصورة حديثة تجلّي الحقيقة وتبعث المسألة في هذه الدراسة الموجزة المبسطة.

واقترضت طبيعة هذه المادة العلمية تناولها وفق الهيكل الآتية:

- عنوان البحث ((مسألة أيضاً)) دراسة نحوية .

- المقدمة: وفيها سبب اختيار الموضوع وهيكلته.

المبحث الأول: 1- المعنى اللغوي والاصطلاحي لـ (أيضاً)

2- شروط صحة الاستعمال

المبحث الثاني: 1- إعراب (أيضاً)

2- التغيرات الصرفية التي لحقت بها.

الخاتمة: تلخص نتائج الدراسة.

## المبحث الأول

## المعنى اللغوي والاصطلاحي

(أيضاً) في اللغة<sup>(1)</sup>: ترجع المعاجم اللغوية هذه الكلمة إلى الأصل الثلاثي (أض) و (أَيْضَ)، فيقال: أض يئُض أيضاً: سارو عاد ورجع، أض إلى أهله: رجع إليهم. والأَيْضُ: العود إلى الشيء؛ يقال: فعل ذلك أَيْضاً، إذا فعله مُعَاوِداً ومكرراً له، وقد أُستعير للصيرورة.

ومنه: أضت المياه تئُض أيضاً: إذا عادت، قال الشاعر:

إذا ما المياه الدَّمُ أضتْ كأنَّها      مِنْ الأَجْنِ جِئَاءَ مَعَا وَصَبِيبٍ<sup>(2)</sup>

فتكون مأخوذةً من الفعل (عاد) وهو تام.

ومعنى (الأيض) كذلك الصيرورة؛ صيرورة الشيء شيئاً غيره، وتحوُّله من حال إلى أخرى، كما في قول الشاعر:

حتى إذا ما أضَ ذا أعْرافٍ      كالْكُودِ الموكوفِ بالوكافِ<sup>(3)</sup>

ومنه: أض سوادُ شعره بياضاً، أي صار، وأضَ الماءُ ثلجاً: صار الماء ثلجاً.

قال الشاعر:

وأض روض اللهُو يَبْسَا ذاوياً      من بعد ما قد كان مَجَاجِ النَّدى<sup>(4)</sup>

يريد: صار الروض يابساً جافاً بعد أن كان رَيَّاناً يفيض بالندى.

وفي الحديث الشريف: [ إِنَّ الشَّمْسَ اسْوَدَّتْ حَتَّى أَضَتْ كَأَنَّهَا تَنَوَّمُهُ ]<sup>(5)</sup>، وعلى هذا الاستعمال تكون (أيضاً) فعلاً ناقصاً من أخوات (كان) بمعنى (صار)، ويجري عليها ما يجري بحق (صار) من أحكام.

وبالنظر فيما سبق فإن كلمة (أيضاً) مصدر مأخوذ من الأصل الثلاثي (أَيْضَ) المستعمل في الدلالة على معنيين:

الأول: رجع وعاد، وحينئذ يكون فعله تاماً، يرفع فاعلاً.

الثاني: صار وتحوُّل، وهنا يكون فعله ناقصاً من أخوات (كان).

وبين المعنيين تقاربٌ في الدلالة بدلالة الشواهد المسموعة.

(أيضاً) في الاصلاح<sup>(6)</sup>:

مأخوذة من الأصل الثلاثي (آض) الذي أصله (أَيْضَ) قبل القلب والإبدال كما سيأتي.

وهذه الكلمة لا يخرج فيها النحاة عن ما ذكره لها اللغويون من معانٍ، ولكن معرفة أصلها أمرٌ أساس لترجيح الوجه الإعرابي الجائز فيها، بالنظر في ما سبقها من مكونات الجملة، وعليه فإن معناها لا يخرج عن استعمالين:

الأول: أن تستعمل بمعنى (رجع) فتكون فعلاً تاماً، ونصّ عليه ابن هشام<sup>(7)</sup> وذكره جمع من اللغويين والنحاة.

الثاني: تُستعمل بمعنى (صار) فتكون فعلاً ناقصاً يعمل عمل (كان)، وهذا يعني أنه يصح أن يحل محلّ (صار) لاشتراكهما في المعنى والعمل والشروط، وهو موافق للقياس، ونص عليه ابن مالك قائلاً<sup>(8)</sup>:

وَأَجْعَلْ كَصَارَ مَا بِمَعْنَاهَا وَرَدَّ آضَ رَجَعَ عَادَ اسْتَحَالَ وَقَعَدَ  
ومنه قول الراجز<sup>(9)</sup>:

رَبِّيْتُهِ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَضَ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا  
كان جَزَائِي بالعصا أَنْ أُجْلِدَا

وهو شاهد على استعمال (آض) بمعنى (صار) فعلاً ناقصاً، يرفع اسماً وينصب خبراً. والمعنيان متضادان؛ إذ الرجوع يكون لحالة سابقة، بينما التصيير والتحول يُحدِثُ حالاً جديدة.

ولمّا كانت (صار) هي الأصل وحُمِلَ عليها ما دلّ على معناها؛ فقد فصلّ النحاة<sup>(10)</sup> القول في عملها وشروط استعمالها، وقاسوا عليها ما شابهها مثل (آض)؛ فما قيل في (صار) من ضوابط يجري على (آض) بلا قيد.

ومن المشهور الواضح استعمالها الأفعال الناقصة، والتي (صار) واحدة منها، وتفيد تحول اسمها من حالة إلى أخرى ينطبق عليها معنى الخبر، كما في: صار الطين خَزَفًا.

وتستعمل تامةً تكتفي بمرفوعها فاعلاً، نحو: صار الأمرُ إليه، بمعنى: استقر وثبت. وحينئذ تتعدى بنفسها تارة وبحرف الجر أخرى.

ويشترط لعملها هي وما بمعناها ما يشترط في أخواتها، مما يضيق المجال  
لذكره؛ لاتساعه وإشباعه دراسةً.

شروط صحة استعمال (أيضاً)<sup>(11)</sup>:

يشترط لاستعمالها أن تكون مع شيئين متفقين فلا يصح نحو: جاءني زيدٌ  
أيضاً؛ لعدم الثاني.

ولا: حضر زيدٌ وسافر خالدٌ؛ لعدم التوافق.

ولا: اختصم بكرٌ وعمرٌ أيضاً؛ لعدم الاستغناء عن الثاني.

فالاختصاص لا يقع إلا بين اثنين.

المبحث الثاني

الدراسة النحو والصرفية

أولاً: إعراب ( أيضاً )<sup>(12)</sup>:

تذكر المصادر بالاتفاق أن (أيضاً) مصدر للفعل الثلاثي (أض)، وهو فعل  
ماضي له معنيان:

الأول: رجع، وحينئذ يكون تاماً.

الثاني: صار، فيكون فعله ناقصاً.

وفي كلا المعنيين يكون المصدر متهماً: (أيضاً)، ولكن الخلاف جرى حول سبب  
مجيئ هذا المصدر منصوباً، فكان التوجيه الإعرابي يحتمل تأويلين:

الأول: أن تكون (أيضاً) مفعولاً مطلقاً من الفعل (أض) بمعنى (رجع)؛ إذ

(الأيضُ): العَوْدُ إلى الشيء، وهنا يكون تاماً، مثل (صار) عندما تأتي بمعنى (رجع  
وعاد) تكون تامة.

الثاني: أن تكون (أيضاً) حالاً من ضمير المتكلم، وقد حُذِف عاملها وصاحبها.

وذلك حين تكون بمعنى (صار وتحوّل) لدالتها على الهيئة.

واختلف أصحاب هذا الوجه في صاحب الحال؛ ففي نحو: (وقال أيضاً) ذهب

قومٌ إلى انتصاب (أيضاً) حالاً من ضمير الفعل (قال) العامل فيها.

وخطأ هذا ابن هشام<sup>(13)</sup> معللاً لرأيه بأنه لا يصح أن يكون التقدير في (قال أيضاً) : قال راجعاً إلى القول، ما لم يكن هذا القول صادراً من القائل بعد صدور القول السابق له، بحيث يأتي القولان متلازمين. مع ترجيحه للاستعمال الذي يجيز اختلاف الزمنيين في جملة واحدة، نحو: قلتُ اليومَ كذا وقلتُهُ أمسِ أيضاً ويجيز إعرابها حالاً خُذِفَ عاملها وصاحبها، ويكون التقدير في قلتُ أيضاً: أخبر بهذا الأمر راجعاً.

واحتج ابن هشام لرأيه بأنك تقول: عنده مالٌ وأيضاً علمٌ، فلا يصح أن يكون ما قبل (أيضاً) عاملاً فيها هنا.

ولذا يكون العامل في الحال محذوفاً جوازاً للدليل مقالي. وعند إعرابها مفعولاً مطلقاً، فإن العامل فيه كذلك محذوف ولا يكون العامل الظاهر في الجملة (المنطوق به) هو العامل في (أيضاً): لعدم صلاحيته لذلك، مما يلزم بالتقدير: ويكون التقدير في (قلتُ أيضاً): أرجع إلى الأخبار رجوعاً، ولا أقصر على ما قدمت. أو يؤول بجملة استثنائية فعلها فعل أمر ويكون التقدير: إضْ إلى الإخبار أيضاً، بمعنى (ارجع إلى الأخبار رجوعاً ولا تقتصر على ما ذكرت) وعلى هذا التقدير يحتمل الأمر تأويلين<sup>(14)</sup>.

1- إعراب (أيضاً) مصدراً نائباً عن فعله (أئيضُ)، والتقدير: أئيضُ أيضاً، بمعنى: أرجع رجوعاً. وهنا يكون العامل واجب الحذف؛ لعدم جواز الجمع بين النائب والمنوب عنه.

2- أن تكون (أيضاً) مصدراً مؤكِّداً لعامله المحذوف جوازاً، ومما يقوي هذا جواز الجمع بين المصدر وعامله في التقدير؛ نحو: أرجع إلى الأخبار رجوعاً. وكلا التأويلين مبني على جواز حذف عامل المصدر المؤكد وهو اختيار ابن هشام<sup>(15)</sup>، ومنعه ابن مالك<sup>(16)</sup>، لأن المصدر إنما يؤتى به لتقوية عامله وتقرير معناه، وهذا لا يتحقق حال كون العامل محذوفاً، ولذا قال في ألفيته:

وحذفُ عاملِ المؤكِّدِ امتنع وفي سواه لدليل مُتَّسع

وخالفه ابنه <sup>(17)</sup> محتجًا بالقياس والسماع، ففي القياس يجوز حذف عامل المصدر إذا دلَّ عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به، ولا يفرق في ذلك بين المصدر المؤكّد أو المصدر المُتّين، كما أنّ المصدر المؤكّد قد يُراد به تقوية العامل وتقرير معناه، وحينئذ لا يصح حذفه؛ لعدم تحقق المقصد مع الحذف، كما يرى ابن مالك <sup>(18)</sup>.

وردّه ابنه <sup>(19)</sup> بأنه إذا جاز تقرير معنى العامل المذكور بتوكيده، فجواز ذلك مع حذف العامل ووجود القرينة عليه أولى وأحقّ. كما أنه قد يُراد بالمصدر فقط مجرد التقرير، فحينئذ يجوز حذف العامل فيه.

أما السماع، فحيث سُمع حذف عامل المؤكّد حذفًا جائزًا، إذا كان خبرًا عن اسم عين غير مكرر ولا محصور.

وإقامة المصدر مقام فعله جائزة عند النحاة. بل ويمتنع ذكر فعله معه في مواضعه المدوّنة في مظانها.

نفهم مما تقدّم أن (أيضًا) مصدر منصوب على الحالية عند ما يكون العام فيه من غير لفظه، ويأتي دالًّا على الهيئة لصاحبه، ويُعرب مفعولاً مطلقاً مؤكّداً لعامله المذكور إذا كان من لفظه، أو كان محذوفاً جوازًا، أو جاء واقعاً نائباً عن فعله المحذوف وجوباً.

فكلا الوجهين جائز، والذي يُرجح أحدهما هو موافقته لما دلَّ عليه لفظ (أيضًا) وانتفاء موانع ترجيحه.

وتلخيصًا لما سبق نقول:

- 1- (أيضًا) مصدر للفعل الثلاثي (أَيْضَ)
- 2- اتفق النحاة جميعًا على أنه مصدر منصوب.
- 3- (أيضًا) تحتل وجهين من الإعراب:
- أ- مفعولاً مطلقاً مؤكّداً لعامله المحذوف، وهو الأرجح. وقد أجاز ابن هشام حذف العامل، ومنعه ابن مالك، وهذا ما يفسّر سبب الاختلاف في إعراب مسألتنا.

ب- مصدرًا نائباً عن فعله، فلا يجوز ذكر فعله معه؛ بل يكون محذوفًا وجوباً.

4- أجمع النحاة على جواز الوجهين في إعراب (أيضاً) مع ترجيح أحدهما إذا اتفق مع المعنى الذي عبّرت عنه الجملة، وكان موافقاً للقواعد اللغوية. والذي يترجح لدي هو أن (أيضاً) مصدر يُعرب في جملته حالاً منصوباً، وهذا كثير في النكرات.

ثانياً: التغيير الصرفي<sup>(20)</sup>:

حين ننظر إلى أصل (أيضاً) والتغييرات التي اكتفتها نجد أنه قد حدث فيها نوعان من الإعلال؛ هما: إعلال بالنقل. وإعلال بالقلب  
إذ الإعلال ثلاث صور:

1- الإعلال بالقلب: ويقع في أربعة أحرف " الهمزة والألف والواو، والياء؛ فيقلب كل واحد منها إلى غيره من الثلاثة الأخرى، ليكون لدينا اثنتا عشرة صورة.

ويرجع السبب في هذا النوع أحياناً إلى طلب الانسجام بين الحروف؛ فاللغة العربية لغة جمال وبلاغة، تأبى الثقل وتبتعد عنه، وتجنح إلى الخفة في النطق والانسجام بين الأحرف، بما لا يخرق لها قاعدة، ولا يتعارض لها مع نظام.  
2- الإعلال بالنقل أو التسكين، ويحدث عند تسكين حرف العلة بعد نقل حركته إلى الساكن قبله كما في: (يُنْيِض).

3- الإعلال بالحذف: وهو حذف العلة، إما طلباً للتخفيف أو للتخلص من التقاء الساكنين. وهو غير متحقق في مسألتنا. فالإعلال بالقلب حدث حين قُلب حرف العلة (الياء) همزة، ثم جُعِلَت الهمزة حرفاً وأُدغمت في الهمزة الأصلية لتماثلهما؛ وذلك طلباً للخفة في النطق مع كثرة الاستعمال.

والخلاصة أن (إعراب) أيضاً مفعول مطلق يؤكد لنا أنه من الفعل الثلاثي (أَيْضَ) الذي لما تحركت ياءه وكان ما قبلها مفتوحاً أدى ذلك إلى قلب الياء همزة

فصارت الكلمة (أَ أَضَ)، وحيث الثقل في توالي همزتين مفتوحتين في كلمة واحدة فقد أُدغمتا وصارتا ألف مَدٍّ، لتخفيف النطق وسهولة الاستعمال.

### الخاتمة

في ختام هذه الدراسة الموجزة، التي ركزت على أسس مسألة ( أيضًا ) وما ذكره اللغويون والنحاة حولها نخلص إلى مايلي:

1. ( أيضًا ) كلمة منصوبة دائماً.
2. يجوز في إعرابها وجهان: النصب على الحالية، أو تكون مفعولاً مطلقاً.
3. مأخوذة من الفعل الثلاثي (أَض) الذي له معنيان:  
أ.رجع: ويكون تاماً.  
ب. صار: ويكون ناقصاً.
4. حدث في ( أيضًا ) إعلال بالقلب والإبدال.

### الهوامش:

- 1- ينظر: جهمرة اللغة: لابن دريد 18/1 ، القاموس المحيط: للفيروز آبادي 863/1، مجمل اللغة: لابن فارس ( 108 )، المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده (255/8)، أساس البلاغة: للزمخشري (41/1)، شرح مقصورة ابن دريد: للخطيب التبريزي (14)، لسان العرب: لابن منظور 288/1، ومعجم القواعد العربية في النحو والتصريف: عبدالغني الدقر (119)، ومعجم الشامل: محمد اسير وبلال جنيدي (231).
- 2- البيت منسوب لذي الرمة، وهو من شواهد: الزاهر: لابن الأنباري 267/1، وشذرات الذهب 134/3
- 3- البيت في ديوان العجاج 169-170/1 ، وفيه تقديم وتأخير على النحو الآتي:  
كالكوند المشدود بالإلحاف      قال الذي جمعت لي صواف  
سرعفته ماشئت من سرعاف      حتى إذا أض ذا أعراف.  
وهو من شواهد لسان العرب 288/1، وتاج العروس (أيض)
- 4- من شواهد: شرح مقصورة ابن دريد (14)، ومقصورة ابن دريد (45)،
- 5- رواه ابن عمر رضي الله عنهما، وهو في سنن أبي داود (كتاب الصلاة حديث 783) ونصب الراية في تخريج أحاديث الهداية – كتاب الصلاة (باب صلاة الكسوف 156/2).
- 6- ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: عيسى المراكشي (103)، وتسهيل الفوائد: لابن مالك (53/1)، توجيه بعض التراكمات المشكلة: لابن هشام (60)، الكافية الشافية: لابن مالك 388/1، واللباب فيقواعد

اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل (24/1) التصريح على التوضيح: (184/1)، والأشباه والنظائر: للسيوطي 476/3، البهجة المرضية: للسيوطي (141)، والفوائد العجيبة لابن هشام 27/1..

7- ينظر: توجيه بعض التراكيب المشككة (60).

8- الكافية الشافية 388/1

9- يُنسب للعجاج في ملحقات ديوانه 281/2، وهو من شواهد شرح المفصل 151/9، وشواهد الشافية

285، والهمع 112/1، والأشباه والنظائر 476/3.

10- ينظر: الباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف: 24/1 تسهيل الفوائد 53/1، وشرح التسهيل 359/1، وأسرار العربية للأنباري (137).

11- ينظر: شرح التسهيل 360/1، وتوجيه بعض التراكيب المشككة (65) وحاشية الصبان 337/1، والنحو الوافي 556/1، ومعجم الشامل: محمد اسبر، وبلال جنيدي (231).

12- ينظر المسائل السلفية في النحو لابن هشام (29) وتوجيه بعض التراكيب المشككة: (62)، الفوائد العجيبة (27)، الهمع 242/1.

13- ينظر: المسائل السلفية (25)، والفوائد العجيبة (28).

14- ينظر: المسائل السلفية (29)، الفوائد العجيبة (28)، وتوجيه بعض التراكيب المشككة (62).

15- ينظر: أوضح المسالك 216/2.

16- ينظر: الكافية الشافية 657/2، وشرح تسهيل الفوائد 180/2.

17- ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 193/1.

18- ينظر: شرح تسهيل الفوائد 180/2.

19- ينظر: شرح ابن الناظم 193/1.

20- ينظر: الفوائد العجيبة (27)، والإعلال والإبدال: ناجي حجازي (59).

#### المصادر والمراجع

1- أساس البلاغة: أبو القاسم الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط 1407-1998م.

2- الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي، تحقيق: إبراهيم محمد عبدالله، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1407-1986م.

3- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. فخر صالح القدارة، دار الجيل- بيروت، ط 1415-1995م.

4- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة - بيروت- لبنان، ب-ت.

5- الإعلال والإبدال في بنية الكلمة: ناجي عبدالعال حجازي، مكتبة الرشد- الرياض 1427-2006.

- 6-البهجة المرضية(شرح السيوطي على ألفية ابن مالك):جلال الدين السيوطي، تحقيق:محمد صالح الغرسي، دارالسلام-القاهرة، ط1، 1421هـ2000م.
- 7-تاج العروس من جواهر القاموس:محمد بن محمد الحسيني المرتضى الزبيدي، تحقيق:مجموعة من المحققين، دارالهداية-المكتبة الإلكترونية.
- 8-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك الأندلسي، تحقيق: محمد كامل بركات، دارالكتاب العربي1387هـ1967م.
- 9-توجيه بعض التراكمات المشككة: ابن هشام الأنصاري، تحقيق:د.عبدالله الحسيني هلال، مطبعة السعادة ط1، 1410هـ.
- 10-التصريح على التوضيح:الشيخ خالد الأزهرى، دارالفكر للطباعة والنشر، ب-ت.
- 11-جمهرة اللغة:أبو بكر بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق:رمزي منير بعلبكي، دارالعلم للملايين-بيروت، ط1، 1987م.
- 12-حاشية الصبان على شرح الأشموني: علي الصبان، تحقيق:د.عبدالحاميد هندواي، المكتبة العصرية-صيدا-بيروت2009-1430هـ.
- 13-ديوان العجاج: رواية وشرح الأصمعي، تحقيق:عبدالحفيظ السطلي، مكتبة أطلس-دمشق1969م.
- 14-الزاهر في معاني كلمات الناس:محمد بن القاسم أبوبكر الأنباري، تحقيق:د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1412هـ1992م.
- 15-سنن أبي داود:سليمان بن الأشعث السجستاني، المكتبة الالكترونية الشاملة.
- 16-شرح مقصورة ابن دريد:الخطيب التبريزي، تحقيق:د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف-بيروت1414هـ1994م.
- 17-شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبدالحى بن أحمد ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير-دمشق-بيروت، ط1، 1406هـ1986م.
- 18-شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب-بيروت.
- 19-شرح تسهيل الفوائد: محمد بن مالك الأندلسي، تحقيق:د. عبدالرحمن السيد ود. محمد المختون، دار هجر للطباعة، ط1، 1410-1990م.
- 20-شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك: بدرالدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دارالكتب العلمية، ط1، 1420-2000م.
- 21-شرح الكافية الشافية: محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، تحقيق:عبدالمعزم هريدي، جامعة أم القرى، ط1، المكتبة الالكترونية.
- 22-الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغربية: محمد أمين ابن عابدين، تحقيق د.حاتم الضامن، دار الرائد العربي-بيروت-لبنان، ط1، 1990م.

- 23- القاموس المحيط: مجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة - بيروت-لبنان ، ط8 ، 1426هـ 2005م.
- 24- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل: محمد علي السراج، مراجعة: خير الدين شمس باشا، دارالفكر - دمشق، ط1 ، 1403هـ 1983م.
- 25- مجمل اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة 1982م.
- 26- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق د. عبد الحميد هنداي، دارالكتب العلمية- بيروت-لبنان، ط1 ، 1421هـ 2000م.
- 27- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف: عبد الغني الدقر، دار القلم- دمشق، ط2 ، 1414هـ 1993م.
- 28- معجم الشامل في علوم اللغة ومصطلحاتها: محمد سعيد اسبر وبلال جنيدي، دار العودة - بيروت ، ط1 ، 1981م.
- 29- مقصورة ابن دريد: أبو بكر بن الحسن بن دريد الأزدي ، شرح الأستاذ عبد الوصيف محمد ، مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية- دبي، ط1 ، 2012م.
- 30- المقدمة الجزولية في النحو: عيسى الجزولي المراكشي ، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى- المكتبة الالكترونية
- 31- ملحقات ديوان العجاج: المكتبة الالكترونية.
- 32- المسائل السفرية في النحو: ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1 ، 1403-1983م.
- 33- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، ط1 ، 1415-1995م. المكتبة الالكترونية.
- 34- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف- القاهرة، ط7.
- 35- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي ، مكتبة الكليات الأزهرية، ط1 ، 1327هـ

\*\*\* \*\*